الأول أنشأ تنظيماً محظوراً لقلب النظام والثالث والرابع دعوا للانضمام إليه والبقية تجمهروا بمظاهرة غير مرخصة

«الجنايات» تفصل باعتصامات «البدون» وإنشاء «كاظمة» و«التأسيسي»: «المؤبد» للأول و10 سنوات للثالث والرابع والامتناع عن عقاب البقية

■ براءة المتهمين في قضية التظاهر في جزئية إذاعة أخبار كاذبة وبالقيام بعمل عدائي ضد دولة أجنبية على خلفية تغريدات دونوها ضد دول خليجية وعربية

المستشار محمد الصانع

المحامي عادل عبد الهادي

صورة أرشيفية من مظاهرات «البدون»

عبدالكريم أحمد

أصدرت محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمد الصانع حكمها على المتهمين بإنشاء ما يسمى بـ «دولة كاظمة» والانتماء إلى تنظيم محظور «المجلس التأسيسي للكويتيين البدون» وتنظيم اعتصامات غير محددي الجنسية في منطقة تيماء وساحة الإرادة.

وقضت المحكمة غيابيا بالحبس المؤبد مع الشغل والنفاذ للمتهم الأول «متوار في الخارج» عن تهمة إنشاء تنظيم محظور يهدف لقلب نظام الحكم في البلاد والتحريض على الانقضاض على النظام القائم في البلاد.

كما قضت حضوريا بالحبس 10 سنوات لمتهمين اثنين وهما الثالث والرابع عن تهمتي الدعوة للانضمام إلى تنظيم محظور والتظاهر غير المرخص.

وقضت بتقرير الامتناع عن النطق بعقاب 12 متهما عن تهمة التظاهر غير المرخص بكفالة 1000 دينار لخمسة منهم وبلا كفالة للبقية يلتزمون فيها بحسن السير والسلوك لمدة سنتين.

وقضت المحكمة ببراءة المتهمين من الثاني حتى السابع من التهمة المسندة اليهم الواردة بالبند خامسا من قرار الاتهام بقيامهم بغير إذن من الحكومة بعمل عدائي ضد دول أجنبية، وببراءة المتهمين الثاني والثالث والخامس والسادس والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر من التهمة المسندة اليهم الواردة في البند سادسا من قرار الاتهام بإذاعتهم أخبارا كاذبة في الخارج حول الاوضاع الداخلية للبلاد.

وقضت ببراءة المتهم الثاني من التهمتين المسندتين إليه الواردتين في البندين ثالثا ورابعا من قرار الاتهام بدعوته علنا الى الانقضاض بالقوة على النظام القائم في البلاد، وتحريضه على قلب نظام الحكم القائم في البلاد بطرق غير مشروعة، وببراءة المتهمين الحادي عشر، والثاني عشر، والرابع عشر من التهمتين المسندتين اليهم الواردتين في البندين ثامنا وتاسعا من قرار الاتهام بنشرهم عن طريق الشبكة المعلوماتية تحريضا على مخالفة القوانين، وإساءتهم عمدا استعمال وسيلة اتصال، وببراءة المتهم الخامس عشر مما أسند اليه من اتهام، مع مصادرة هواتف المدانين.

وأحيل المتهمون البالغ عددهم 16 شخصا إلى المحاكمة بعدما أسندت النيابة العامة إليهم أنهم في غضون الفترة ما بين عام 2011 وحتى 2019/7/24 بدائرة مباحث جهاز أمن الدولة داخل الكويت وخارجها: أولا المتهم الأول: 1) ارتكب عمدا فعلا من شأنه المساس بوحدة وسلامة أراضي الكويت بأن نشر عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بواسطة حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر التغريدات المبينة بالأوراق التي دعا فيها المقيمين بصورة غير قانونية إلى تشكيل جيش والاستعداد لتأسيس دولة باسم كاظمة ورسم حدودها داخل الكويت وأنشأ لها علما وعملة، 2) أنشأ مع آخرين مجهولين في الخارج جماعة غرضها نشر مبادئ ترمي الى هدم النظم الاساسية في البلاد بطريقة غير مشروعة والانقضاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، 3) دعا المتهمين من الثاني حتى السادس عشر للانضمام الى الجماعة المنشأة والتي غرضها نشر مبادئ ترمي الى هدم النظم الاساسية في البلاد بطريقة غير مشروعة والانقضاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، وسمى فرعها في الكويت المجلس التأسيسي الكويتي للبدون، 4) عاب علنا في ذات الامير، وتطاول على مسند الامارة بأن نشر عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بواسطة حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تغريدات ومقطعا مرئيا ومسموعا تضمنت العبارات والالفاظ المبينة بالاوراق، والتي اساء فيها الى مسند الإمارة.

وأسندت النيابة في ثانيا إلى المتهمين من الثاني حتى السادس عشر أنهم: 1) انضموا إلى الجماعة المنشأة من المتهم الاول والتي غرضها العمل على نشر مبادئ ترمي الى هدم النظم الاساسية في البلاد بطرق غير مشروعة والانقضاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد وهم عالمون بالغرض الذي تعمل له تسمى باسم «المجلس التأسيسي للكويتيين البدون»، 2) اشتركوا في تجمعات غير مرخص بها من الجهة الإدارية في غضون الفترة ما بين 2019/7/7 حتى 2019/7/13.

وأسندت في ثالثا إلى المتهمين الثاني والثالث أنهما: دعوا علنا عن طريق الكتابة إلى الانقضاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد بأن نشر المتهم الثاني عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر التغريدة المبينة بالأوراق حث فيها على إثارة الفوضى الميدانية في الكويت، ونشر الثالث عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر التغريدتين المبينتين بالأوراق مقترحا اسم دولة «كاظمة» على المتهم الأول وضمنهما أركان الدولة ومقوماتها لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية، وكان ذلك باستخدام شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت».

وأسندت في رابعا إلى المتهمين الأول والرابع أنهما: حرضا علنا عن طريق الكتابة والصور على قلب نظام الحكم القائم في البلاد بطريقة غير مشروعة وإلى الانقضاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد بأن نشر المتهم الأول عبر حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي تويتر التغريدات المبينة بالأوراق، دعا فيها إلى تقسيم الكويت، وإنشاء دولة «كاظمة» وتشكيل جيش لذلك، واعاد الرابع إرسال التغريدة المبينة بالأوراق عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، والتي تضمنت أن حل قضية البدون يكمن بسقوط اسرة الحكم في الكويت بالثورة، وكان ذلك باستخدام شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت».

وأسندت النيابة في خامسا إلى المتهمين من الثاني حتى السابع أنهم: قاموا بغير إذن من الحكومة الكويتية بعمل عدائي ضد دول أجنبية وهي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان بأن نشروا على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عبر حساباتهم المبينة بالأوراق، والتي تضمنت عبارات وألفاظ أساءت إلى تلك الدول، والتي من شأنها تعريض الكويت لخطر قطع العلاقات الديبلوماسية.

وأسندت في سادسا إلى المتهمين الثاني والثالث والخامس والسادس ومن الثامن حتى الحادي عشر أنهم: وهم مستوطنون للكويت أذاعوا عمدا في الخارج أخبارا وإشاعات كاذبة مغرضة حول الاوضاع الداخلية للبلاد بأن نشروا من خلال شبكة المعلومات الدولية الإنترنت بواسطة حساباتهم في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» التغريدات المبينة بالأوراق، التي تضمنت عبارات وألفاظا من شأنها إضعاف هيبة الدولة واعتبارها.

وأسندت في سابعا إلى المتهمين من الأول حتى العاشر والمتهم الثالث عشر، أنهم: 1) دعوا عبر شبكة المعلومات الدولية الإنترنت بواسطة حساباتهم في موقع التواصل الاجتماعي تويتر إلى مظاهرات وتجمعات غير مرخصة بأن نشروا التغريدات المبينة بالأوراق، 2) أعلنوا ونشروا عبر شبكة المعلومات الدولية الانترنت بواسطة حساباتهم في موقع التواصل الاجتماعي تويتر دعوة لمظاهرات وتجمعات غير مرخصة بأن نشروا التغريدات المبينة بالأوراق.

وأسندت في ثامنا إلى المتهمين من الاول حتى الرابع عشر، أنهم: نشروا عبر شبكة المعلومات الدولية الانترنت بواسطة حساباتهم في موقع التواصل الاجتماعي تويتر ما من شأنه التحريض على مخالفة النظام والقوانين بأن دونوا العبارات الواردة في التغريدات المبينة بالأوراق، التي تحرض المقيمين بصورة غير قانونية على الخروج في مظاهرات واجتماعات غير مرخصة.

وأسندت النيابة في تاسعا إلى المتهمين من الاول حتى الرابع عشر: أنهم أساءوا عمدا استعمال وسائل الاتصال بأن ارتكبوا بواسطتها الجرائم محل الاوصاف المبينة سلفا.

من جهته قال وكيل المتهمين المحامي عادل عبدالهادي لـ«الأنباء» إنه يعتزم الطعن بالحكم أمام محكمة التمييز للمطالبة ببراءة موكليه من الاتهامات المسندة إليهم.

في سابقة هي الأولى بتاريخ الكويت.. والحكم مشمول بوقف النفاذ بكفالة 10 آلاف دينار

محكمة الوزراء تقضي بحبس وزير ووكيلين سابقين في «الصحة» 7 سنوات وإلزامهم بردّ 81 مليون دينار وتغريمهم الضعف

عبدالكريم أحمد

في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الكويت، أدانت محكمة الوزراء وزير صحة أسبق ووكيلا ووكيلا مساعدا سابقين وممثل شركة أميركية بدعوى الاستيلاء على المال العام.

وقضت المحكمة بحبس المتهمين جميعا 7 سنوات مع كفالة 10 آلاف دينار لوقف النفاذ، وإلزامهم برد 81 مليون دينار وتغريمهم ضعف المبلغ وعزلهم من وظائفهم.

وكانت لجنة محاكمة الوزراء قد أحالت المتهمين إلى المحكمة بعدما أخلت سبيل كل منهم بكفالة 3000 دينار عقب انتهاء التحقيقات معهم وإنكارهم تهمة الاعتداء على المال العام من خلال الاستعانة بشركة تأمين لممارسة دور الوسيط لإتمام إجراءات ومواعيد المرضى والعلاج في أميركا وحصولها على مبالغ تجاوزت عشرات الملايين من الدنانير.

وفي دعوى أخرى، قضت المحكمة نفسها ببراءة الوزير نفسه وسبعة مسؤولين وموظفين في وزارة الصحة بينهم صيدلانيون من دعوى اتهموا فيها بالإضرار بالمال العام.

وكانت النيابة العامة قد أحالت المتهمين إلى لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء في شكوى اتهمت الوزير بتنفيع شركته من خلال عقود شراء وبيع أدوية، إلا أنه كان قد أنكر الاتهام وأكد أنه ترك الشركة قبل توليه حقيبة الوزارة.

عقب معلومات عن ممارسات غير أخلاقية تدار بداخله

ضبط مصاب بالإيدز من أصل 9 متشبهين في مداهمة لمعهد مساج بالسالمية

أحمد خميس

فتحت أجهزة وزارة الداخلية ممثلة في الإدارة العامة للمباحث الجنائية تحقيقا موسعا بهدف الوصول الى اشخاص يترددون بشكل دوري على احد معاهد المساج في السالمية وذلك في محاولة منها لتحديد اشخاص من بين هؤلاء اصابهم فيروس نقص المناعة (الايدز)، وجاء فتح هذا التحقيق الموسع عقب ضبط 9 متشبهين بالجنس الآخر من جنسيات عربية وآسيوية وتبين بعد إحالة المتهمين التسعة أن أحدهم مصاب بفيروس نقص المناعة (الايدز)، ووصف مصدر امني ما كشفت عنه المداهمة بالواقعة الخطيرة لاعتراف هؤلاء المتشبهين بعلاقات مشبوهة تربطهم بعدد من المترددين على معهد المساج.

وحول التفاصيل الكاملة للقضية والتي وضعت حدا لها الإدارة العامة للمباحث الجنائية ممثلة في احد اداراتها، قال مصدر امني ان معلومات وصلت الى رجال المباحث من احد المصادر السرية عن وجود معهد للمساج يقدم الى جانب خدمات المساج خدمات اخرى غير اخلاقية، وعلى الفور صدرت التعليمات بعمل مزيد من التحريات للوقوف على الحقيقة كاملة وعقب التحريات التي امتدت لأيام ثبت صحة ما جاء في المعلومات.

وأضاف المصدر: على الفور انطلق فريق من المباحث الى المعهد وضبط بداخله 9 أشخاص ملابسهم ابعد ما تكون عن ملابس الرجال لتتم وكإجراء احترازي إحالة الموقوفين التسعة الى وزارة الصحة، لترد إلى رجال المباحث مفاجأة من العيار الثقيل بأن احد المحالين للتحليل يحمل فيروس نقص المناعة (الايدز).

وقال المصدر: ازاء هذا الامر الخطير تم فتح تحقيق مع الموقوفين خاصة المصاب بفيروس نقص المناعة والوقوف على الأرقام المسجلة على هاتفه النقال تمهيدا لاستدعائهم وفحصهم خشية ان يكون قد انتقل إليهم الفيروس.

وأكد المصدر ان اي وافد يثبت تعامله مع المعهد سوف يتم إبعاده، اما بالنسبة للمواطنين سيحالون الى الصحة لإعادة فحصهم، مشيرا الى ان ذات المعهد وخلال مداهمة له قبل نحو عام ضبط احد العاملين وهو الآخر مصاب بمرض نقص المناعة.

ودعا المصدر جميع المواطنين الى التواصل مع اجهزة وزارة الداخلية والإبلاغ عن اي امور مريبة، مؤكدا ان مثل هذه البلاغات يتم التعامل معها بسرية شريطة وجود جدية في البلاغات المقدمة بهذا الشأن، بعيدا عن الكيدية باعتبار ان البلاغ الكيدي قد يكلف صاحبه تهمة البلاغ الكاذب وإزعاج السلطات.

يشار الى ان رجال المباحث الجنائية بمن فيهم مباحث الآداب العامة ومباحث شؤون الإقامة يتصدون لكافة الأمور غير الأخلاقية سواء في السكن الخاص او في النوادي او معاهد المساج أو غيرها.

صورة أرشيفية لوافدين متشبهين داخل الكويت

أكدت تلقيها دعماً فنياً لمساعدة الإدارة على تخطي المشكلة قريباً

«الإطفاء» تُفعّل خطة طوارئ للمعاملات عقب تهكير لموقعها الإلكتروني

ذكرت إدارة العلاقات العامة والإعلام في الإدارة العامة للإطفاء في بيان لها امس ان المعاملات يجري إنجازها حاليا بعد تطبيق خطة الطوارئ البديلة، وذلك لتوقف الموقع الالكتروني بسبب عملية الاختراق التي حصلت للشبكة الالكترونية في تاريخ 25 من الشهر الجاري من مصدر خارجي.

وأوضحت الإدارة انه بعد عملية الاختراق تم وقف العمل بالشبكة احترازيا لعدم توسع مشكلة الاختراق مع التأكيد على وجود نسخة احتياطية لجميع البيانات المحفوظة في الشبكة والتي لا يمكن الوصول لها من خلال عمليات الاختراق.

وأضافت ان هناك أوامر صدرت من مدير عام الإدارة العامة للإطفاء الفريق خالد المكراد بتشكيل لجنة مكونة من الجهات الحكومية المعنية والمختصة في مجال الأمن السيبراني بالإضافة الى الفرق الفنية التابعة لمركز نظم المعلومات التابع للإدارة العامة للإطفاء لكي تقوم بوضع الحلول العاجلة لمشكلة الاختراق.

وفيما يخص قطاع الوقاية أوضحت إدارة العلاقات العامة والإعلام انه فعل الخطة البديلة لضمان سير عمل إنهاء المعاملات عن طريق إصدار تراخيص مؤقتة مدتها شهر واحد وذلك في 6 محافظات و3 مراكز خدمة، وهناك تنسيق متكامل مع جهات الدولة حول هذا الموضوع.

توقيف مواطن مطلوب في قضية ضرب

سعود عبدالعزيز

ألقي القبض على مواطن في منطقة حولي، وجاء ذلك أثناء تجوال إحدى دوريات مرور حولي، حيث تم استيقاف قائد المركبة على مخالفة مرورية، وعند الاستعلام عنه اتضح أن المواطن مسجلة ضده قضية الاعتداء بالضرب على الآخرين، وانه مطلوب لمخفر الفردوس، وعلى ذلك تم تحويل الشخص الى جهات الاختصاص. وتشير المعلومات الى أن المركبة التي يستقلها المواطن حررت لها مذكرة بأن من استخدم هذه المركبة قام بالاعتداء بالضرب على الآخرين أثناء مشاجرة، حيث قام قائدها بالهرب وتم تدوين رقم لوحة المركبة، وعلى ضوء هذه الحادثة تم عمل تعميم عليها حتى ضبط كل من المركبة وقائدها.

توجّه لإبعاد 3 وافدين اعتدوا على مواطنهم في إشارة ضوئية

محمد الدشيش

قال مصدر امني ان رجال ادارة بحث وتحري محافظة الاحمدي شرعوا في البحث عن 3 وافدين اعتدوا بالضرب المبرح على وافد سوري عند إشارة ضوئية، مشيرا الى ان رجال المباحث قد يرفعون كتابا الى وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي لإبعاد الجناة حتى يكونوا عبرة لغيرهم، هذا وسجل المجني عليه قضية اعتداء بالضرب في مخفر شرطة الفنطاس مشيرا الى ان خلافا نشب بينه وبين 3 وافدين ولدى توقفه اضطرارا عند إشارة ضوئية نزل المدعى عليهم الثلاثة واعتدوا عليه بالضرب.

يشار الى ان وزارة الداخلية سبق وأن قامت بإبعاد وافدين تشاجروا فيما بينهم، لافتا الى ان الابعاد في مثل هذه القضايا مرهون بتنازل المجني عليه عن بلاغة ضد الجناة.

ثلاثيني إلى النيابة للشروع في قتل طبيب

محمد الدشيش

أحال محقق احد المخافر مواطنا في العقد الثالث الى النيابة العامة على خلفية اتهامه بالاعتداء على طبيب عربي وتهديده بالقتل باستخدام آلة حادة وكان طبيب أبلغ عمليات الداخلية بانه خلال قيامه بمهام عمله فوجئ بشخص يدخل الى غرفة الكشف رغم وجود مريضة طالبا الكشف عليه، وحينما طلب منه الخروج تعرض للتهديد باستخدام سلاح حاد.

وأشار المصدر الى ان موظفي المرفق الصحي حالوا دون هروب المدعى عليه وسلموه الى رجال الأمن.

هذا، ونفى المدعى عليه ما ذكره الطبيب، مؤكدا انه ادعاء لا اساس له من الصحة الا ان شهودا اكدوا ما ذكره الطبيب في إفاداته.